القول بين (الحكاية)و(الظن)عند سيبويه – الدلالة والعمل

م.م. زينب هاشم حسين

ماجستير لغة عربية/لغة

zainab٩٤٦٨@yahoo.com

الملخص:

يتناول البحث ثلاثة محاور:

المحور الأول: المعنيان اللغويان لـ(القول) و(الظّن)، والمعاني المجازية التي يخرج لها (القول) و(الظّن).

المحور الثاني : أثر دلالة (القول) على معنى (الظّن) في العمل ، وفيه ترى الباحثة أن إعمال (القول)عمل(ظن وأخواتها) يقوم على دلالة (القول) على معنى (الظّن) ، بغض النظر عن الشروط المشار إليها ، وإنّ المعنى هو الذي يجب الارتكان إليه والارتكاز عليه في إجراء (القول) مجرى (الظّن) واستدلت الباحثة على ذلك بـ :

اولًا:إن بعض أفعال (ظن وأخواتها) التي تدل على:(الظن)أو(اليقين)أو(التحويل)عند خروجها عن هذه الدلالات يبطل عملها.

ثانيًا: دلالة الفعل (زعم)

ثالثاً:التضمين

رابعاً: الخلاف في الشروط

أ- دلالة الخطاب

ب – دلالة مضارع (القول) على الحال (الحضور)

ت – ضعف الدلالة ، أو بُعدها

ث – الاستفهام:.

خامساً:ذكر سيبويه أن بني سليم – الموثوق بعربيتهم – يجعلون (القول) أجمع مثل (ظن) من غير شرطٍ أو قيدٍ

سادساً: جواز الحكاية، وإن اجتمعت.

أما المحور الثالث فهو(العمل) وفيه مسائلُ أبرزها هو مخالفة سيبويه والأخفش للكوفيين وأكثر البصريين في مايذهبون إليه من جواز الفصل بين الاستفهام وفعل القول بلفظٍ أجنبي.

المقدمة

الحمد لله على ما عرَّفنا من نفسه ، وفتح لنا من أبواب العلم بربوبيته، ودلّنا عليه من الإخلاص له في توحيده، وصلى الله على محمدٍ نبيه ، وأمينه على وحيه ، وعلى آله ورثة الأنبياء، الأئمة الأوصياء، وعلى أصحابه الذين أحسنوا الصحبة، وأبلوا البلاء الحسن في النصرة، وسلم تسليما كثيرًا .

أما بعد ..

فسيبويه نحويٌّ من البصرة ، بل إمام النحاة ، تمَّ النحو على يديه ، واستوى في كتابه واضح المنهج ، مستوفياً لجميع أبواب النحو ومسائله ، جامعاً لآراء من سبقه ، وقد ضمَّ بين جنبيه ، شواهد النحو نثراً وشعراً ، ومازال هذا الكتاب شُغلَ الدارسين ، ومحطَ أنظارهم ومحور اهتمامهم ، فهو نهرٌ جار يروي جميع الباحثين بعذب موضوعاته المتجددة .

وقد نهلت من أحد روافده العذبة ، بحثاً عنوانه " القول بين الحكاية والظن عند سيبويه – الدلالة والعمل ".

وتضمن البحث عدّة محاور، أبرزها:

المحور الأول: المعنيان اللغويان لـ(القول) و(الظّن)، والمعاني المجازية التي يخرج لها (القول) و(الظّن) وأحدها:(الاعتقاد)، فالقول: اعتقاد جازم، والظن اعتقاد متردد بين أمرين كلاهما لا يمكن الجزم به.

وربطت الباحثة بين بين دلالة (القول) ودلالة (الظّن) على معنى:(الاعتقاد) وبين إجراء القول مجرى الظّن في المعنى والعمل.

المحور الثاني: أثر دلالة (القول) على معنى (الظن) في إجراء القول مجرى الظن. ، وفيه ترى الباحثة أن إعمال (القول)عمل(ظن وأخواتها) يقوم على دلالة (القول) على معنى (الظّن) ، بغض النظر عن الشروط المشار إليها ، وإنّ المعنى هو الذي يجب الارتكان إليه والارتكاز عليه في إجراء (القول) مجرى (الظّن) واستدلت الباحثة على ذلك بـ :

اولًا:إن بعض أفعال (ظن وأخواتها) التي تدل على:(الظن)أو(اليقين)أو(التحويل)عند خروجها عن هذه الدلالات يبطل عملها ،كـ(ظن) إذا جاء بمعنى (اتهم)،و(رأى)بمعنى(أبصر)أو(أصاب الرئة) وغيرها، في حين أن بعض النحاة يُعمل أفعالاً ليست من باب(ظن وأخواتها)عمل(ظن وأخواتها)؛ لدلالتها على معنى من معاني أفعال هذا الباب ، مثل:(ضرب) إذا جاءت بمعنى(صير) ، و(خلق) بمعنى (جعل).

ثانيًا: دلالة الفعل (زعم) : قال الأعلم(ت٤٧٦هـ):" لو كان الزعم في معنى القول المحض لحُكي مابعده كما يُحكى مابعد القول " ، إنَّ هذا الفرق بين دلالة القول ودلالة الزعم جعلت الزعم فعلاً قلبياً عاملاً النصب في جزأي الجملة الاسمية ، ولا يمكن أن يحكى مابعده كما يحكى مابعد القول المحض.

ثالثاً:التضمين: قد تتعدى بعض الأفعال لتضمنها معاني أفعال أخرى متعدية كـ (رحب وطلع) إذا تضمنا معنى (وسع وبلغ)، وغيرها؛ فالمعنى هو الذي نقل هذه الأفعال من القصور إلى التعدي لواحد واثنين وثلاثة.

رابعاً: الخلاف في الشروط: الشروط الثلاثة – المذكورات سلفاً –

أ- دلالة الخطاب :إن دلالة الخطاب التي تضّمنتها صيغة (تقول) دفعت أبا سعيد السيرافي (ت٣٦٨هـ) إلى المساواة بينها وبين ماضي القول المسند إلى تاء المخاطب (قلت) ،ودفعت الكوفيين إلى المساواة بينها وبين الأمر المسند إلى المخاطب (قل) في إجراء (القول)مجرى (الظن)؛فالصيغ الثلاث (تقول،وقلت،وقل) تساوت عندهم بجامع اشتمالها على دلالة الخطاب.

ب – دلالة مضارع (القول) على الحال (الحضور):اشترط ابن مالك لِإجراء مضارع (القول) مجرى (الظّن) أن يكون للحال لا الاستقبال ، أنّ الخلاف في زمن فعل (القول) المضارع إنما حدث لاعتنائهم بالمعنى فهم يريدون تحقيق الحد الصوابي لِإجراء (القول) مجرى (الظّن) .

ج – ضعف الدلالة ، أو بعدها : إن بعض النحاة لا يُجري (القول)مجرى(الظن) إذا ضعفت أو ابتعدت دلالته على (الظن)،فالسهيليّ(ت٥٨١هـ) يضيف شرطًا مفاده ألّا يُعدى فعل (القول) باللام نحو:(أتقول لزيدٍ:عمرو منطلق)؛لأنه حينئذ يبعده عن (الظن)؛لأن الظن من فعل القلب ، وهذا قولٌ مسموعٌ.

د – الاستفهام:في لغة بعض العرب إعمال القول عمل الظّن بشرط الاستفهام فقط ، كان للمخاطب أو الغائب ، ... وبعضهم ألغى الاستفهام .

خامساً:ذكر سيبويه أن بني سليم – الموثوق بعربيتهم – يجعلون (القول) أجمع مثل (ظن) من غير شرطٍ أو قيدٍ، واُختُلف:هل يعملونه باقيًا على معناه أو لايعملونه حتى يُضَمّن معنى (الظن)،واختار ابن جني (ت٣٩٢هـ) العمل على التضّمين، ووافقه الدكتور فاضل السامرائي ، وهو الرأي الراجح فـ (بنو سليم) هم الموثوق بعربيتهم كما وصفهم سيبويه ؛ فقد ذكرهم في كتابه (٦) مرات إلا أنّه لم يصفهم بهذا الوصف إلا في هذا الموضع.

سادساً: جواز الحكاية ، وإن اجتمعت الشروط : أجاز سيبويه الحكاية بعد (القول) وإن اجتمعت فيه الشروط الثلاثة لإجرائه مجرى (الظّن) ،وذلك مراعاةً للأصل ، بل وتجوز الحكاية أيضاً عند من أعمله مطلقاً في لغة بني سليم ، وليس معنى قولك أية عبارة متى شئت وإنما بحسب القصد والمعنى فإن قصدت التلفظ بالعبارة نفسها فليس لك إلا أن ترفع وإن أردت معنى الظن أي أردت ذكر معنى الجملة لا لفظها فليس لك إلا أن تنصب.

المحور الثالث: عمل (القول) عمل (ظن وأخواتها) وفيه مسائلُ أبرزها هو مخالفة سيبويه والأخفش للكوفيين وأكثر البصريين في مايذهبون إليه من جواز الفصل بين الاستفهام وفعل القول بلفظٍ أجنبي.

وسأتناول هذه المحاور في البحث بالتفصيل.

المحور الأول

القول في اللغة: هو" إبداء صور التكلم نظماً، بمنزلة ائتلاف الصور المحسوسة جمعاً؛ فالقول مشهود القلب بواسطة الأذن، كما أن المحسوس مشهود القلب بواسطة العين وغيرها"[١] وهو "كل لفظ قال به اللسان، تاماً كان أو ناقصاً"[٢]

دلالة القول على معنى الحكاية: وذكر سيبويه أنّ القول وقع في كلام العرب على أن يُحكى به ، وإنما تحكي بعد القول ماكان كلاماً لا قولاً ، فتقول: زيدٌ منطلقٌ ،ولا تدخل (قلت)،ومالم يكن هكذا أُسقط القول عنه[٣].

الفرق بين القول والكلام: القول هو المصدر كقولك: قال زيدٌ قولاً، أو خيراً، والكلام: الجملة التي عمل بعضها في بعض، والقول يدلّ على الحكاية وليس كذلك الكلام. نحو: قال الحمد لله؛ فإذا أخبرت عنه بالكلام قلت: تكلم بالحمد[٤].

الظّن:

الظّن ضرب من أفعال القلوب ، وهو رجحان أحد طرفي التجوز ويستعمل فيما يدرك وفيما لا يدرك ، وهو ضرب من الاعتقاد [٥]؛ وهو:"التردد الراجح بين طرفي الاعتقاد الغير جازم "[٦] ، والظّن " قد يوضع موضع العلم ، قال دريد بن الصمة :

فقلت لهم ظنوا بألفي مدجج سراتهم في الفارسي المسرد.[٧]

أي: استيقنوا. وإنما يخوف عدوه باليقين لا بالشك" [٨].

وذُكِر أنّ الظّن قد يخرج لمعانٍ أربعة[٩] منها: معنيان متضادان هما: (الشك) ، واليقين الذي لا شك فيه[١٠] ومنه قوله تعالى:﴿ وأنّا ظننّا أن لن نُعجز الله في الأرض ولن نُعجزه هربًا﴾[١١]، وظّننا هنا بمعنى: (اليقين) أو بمعنى:(العلم)، وهو العلم اليقيني[١٢] ، ومنه قوله تعالى:﴿ورأى المجرمون النَّار فظنُّوا أنَّهم مُّوَاقِعُوها ولم يجدوا عنها مصرفًا﴾[١٣]، والمعنى: (فعلموا) أو (فأيقنوا)[١٤]

والمعنيان غير المتضادين هما: الكذب، والتهمة[١٥] فقولك: ظّن فلان.أي: كذب. ومنه قوله تعالى:﴿ومنهم أُمِّيُّون لا يعلمون الكتاب إلّا أَمانيَّ وإن هم إلا يظُنُّون﴾[١٦]، ومعناه: (إن هم إلا يكذبون)[١٧] ، "ولو كان بمعنى الشك لاستوفى منصوبيه أو مايقوم مقامهما ، وإما بمعنى التهمة فهو أن تقول: ظننت فلانًا، فيستغنى عن الخبر لأنك تريد التهمة"[١٨]

من أوجه القول أيضاً استعماله بمعنى الاعتقاد، نحو: فلان يقول بقول الشافعي[١٩].

أي أنّ (القول والظّن) يأتيان بمعنى (الاعتقاد) إلا أنّ (القول) اعتقاد جازم و(الظّن) اعتقاد متردد بين أمرين كلاهما لا يمكن الجزم به.

لعل دلالة (القول) و(الظّن) على معنى (الاعتقاد) بنوعيه (الجازم ، وغير الجازم) ، هو الذي دفع العرب إلى إجراء (القول) مجرى (الظّن) ، وهو ماذهب إليه ابن الحاجب (ت ٦٤٦هـ) بقوله: "اعلم أنه قد يجيء القول بمعنى الاعتقاد ، ولا لفظ هناك ، سواء كان ذلك الاعتقاد علمًا أو ظنًا ، كما تقول: كيف تقول في هذه المسألة ، أي: كيف تعتقد ، فيلحق بالظّن في نصب المفعولين وليس بمعنى الظّن خلافًا لظاهر كلام سيبويه ، وبعض المتأخرين.

قال المصنف والأندلسي: لو كان بمعنى الظّن لم يستعمل في العلم وقد يقال: كيف تقول زيدًا قائمًا، فتجيب: أعلمه قائمًا بالسيف ، فهو إذن بمعنى الاعتقاد علمًا كان أو ظنًا" [٢٠].

المحور الثاني:

أثر دلالة (القول) على معنى (الظّن) في العمل:

علم الدلالة هو العلم الذي يدرس المعنى، أو هو: الفرع من علم اللغة الذي يتناول نظرية المعنى ، إذ لا يمكن أن تكون لغة من دون معنى[٢١] إن "أيّ دراسة في فرع من فروع اللغة أو النحو إنما تهدف إلى فهم المعنى وتحديده ، فالمعنى هو المحصلة النهائية لتحليل الحدث اللغوي على مستويات اللغة كافة : الصوتية ، والصرفية ، والنحوية ، والمعجمية"[٢٢] ؛ فالمعنى هو الذي يحدد مفهوم الكلمات ، وهو الذي يحدد العلاقة بين أجزاء الجملة من فاعلية ومفعولية وسببية.

ولعلي لا أبالغ إن قلت: إن دلالة (القول) على معنى (الظّن) يكفي لإجرائه مجرى (الظّن)[٢٣]، وهو أول الشروط التي يجب توفرها في فعل (القول)ليعمل عمل (الظّن)، بل هو ركنها الذي يجب أن تُبنى عليه.

إن الجمل التي تدخل عليها الأفعال عامةً قسمان: أولها "لا يخلو أن يكون المقصود منها حكاية لفظها...وهي الواقعة بعد (القول) نحو: ضرب زيد ،أو زيدٌ ضارب ، ولا يعمل فيها (القول)- أي لا يؤثر فيها لفظاً ، وإن كانت منصوبة المحل- إذ القصد حكاية اللفظ ، فيجب مراعاة المحكي ، والثانية أي التي مقصود منها معناها دون لفظها، لابد أن يعمل الفعل الداخل عليها في جزأيها ، لتعلق معناه بمضمونها" [٢٤] ، فـ (فعل القول) إذا دخل على جملة يُراد بها لفظها – أي كانت كلاماً قائما بنفسه مثل : (قال محمد : خالدٌ مسافرٌ)- أي تلفظ بهذا الكلام ؛ تسمى هذه الجملة محكية ، أما إذا أُريد بها معناها لا نص ألفاظها ، أي تضمّنت معنى الكلام المحكي ؛ فيكون (القول) بمعنى (الظّن) ؛ وعند ذلك يعمل عمل الظّن وتبطل الحكاية [٢٥]، فقولك:(قلت :خالدٌ مسافرٌ) ، معناه أنّك قلت هذه الكلمات بألفاظها،ومعنى : (قلت : خالداً مسافراً) – عند من يجيز ذلك[٢٦] – ظننت خالداً مسافراً وليس المعنى أني تلفظت بهذه الكلمات

– أي "إنّي ذكرت معنى الجملة لا لفظها ؛ فلا يكون النصب إلا بعد إجرائه – أي القول – مجرى الظن وأما الرفع فعلى كونه بمعنى التلفظ "[٢٧]

ويوضح سيبويه أنّ أفعال القلوب " إنما أدخلوها على مبتدأ ومبنيّ عليه لتجعل الحديث شكّاً أو علماً" [٢٨]؛ فليس لك أن تقتصر على أحد المفعولين ؛ لأنّك إنما أردت أن تبيِّن ما استقر عندك من حال المفعول الأول ، يقيناً كان أو شكّاً ، وذكرت الأول لِتُعلم الذي تُضيف إليه ماستقر له عندك من هو"[٢٩].

فإن لم تؤدِ هذه الأفعال دلالتها على الشك واليقين – أي لم تجعل الحديث شكًا أو يقينًا– لم تستوف منصوبيها كـ: (ظّن) إذا كانت بمعنى:(كذب) أو (اتهم) ، و(أرى) بمعنى:(أبصر) أو (أصاب الرئة) وغيرها[٣٠].

إنّ سيبويه حين يكشف أثر البنية الدلالية للأفعال القادرة على اتخاذ مفعولين ، واستيعاب دلالتهما وحدوث فجوة دلالية بالاقتصار على احدهما دون الآخر ، واكتساب التركيب الاسمي دلالات ثانوية من هذه الأفعال فهو يحدد نمط الخطاب الإخباري وتشكيله التركيبي بالارتكان إلى البنية الدلالية التي تتحكم في وضع المفردات داخل الخطاب ، فالمستوى الدلالي هو المسؤول عن تحديد الحد الصوابي للخطاب [٣١] ؛ فالبنية الدلالية التي ارتكن إليها سيبويه هي نفسها التي يحب الارتكان إليها في إجراء (القول) مجرى (الظّن) ، فأنت حين تقول : (قلتُ : خالداً مسافراً) فأنت تريد أن تبين ما استقر عندك من الشك في (سفر خالد) ولست تريد فقط التلفظ بهذا الكلام بل إنّك تقصد معناه أي تجعله متضمناً معنى الكلام المحكي ؛ فتُجري (القول) مجرى (الظّن) مؤكداً أنّك شاك في (سفر خالد) ولم تُرد أنّه فعلٌ صدر عنه.

ومما يدل على أنّ إجراء (القول) مجرى (الظّن) يمكن أن يكون بالارتكان إلى المعنى هو ما يلي من الأدلة:

١– إنّ معاني أفعال القلوب تنحصر في (الظّن، أو اليقين، أو كليهما، أو التحويل)[٣٢].

هذه الأفعال حين تخرج عن هذه المعاني الثلاثة يبطل عملها في نصب جزأي الجملة الاسمية من ذلك:

<u>أولًا:</u> الفعل (ظنّ):

الفعل (ظنّ) إذا جاء بمعنى: (اتهم) ، وبمعنى: (كذب)؛ فيتعدى إلى مفعولٍ واحدٍ ؛ فالظنين: المتهم أصله المظنون ، وهو من ظننت الذي يتعدى إلى مفعولٍ واحدٍ ، نحو : ظننت زيداً – فتستغني عن الخبر لأنك تريد التهمة وكأنّك قلت : اتهمت زيداً[٣٣].

وكذلك إذا جاء الفعل (ظّن) بمعنى (كذب)؛ فيتعدى إلى مفعول واحد مثل: (ظّن فلان، أي: كذب ، ومنه قوله تعالى:﴿ومنهم أُمِّيُّون لا يعلمون الكتاب إلّا أَمانيَّ وإن هم إلا يظُنُّون﴾[٣٤]، ومعناه: إن هم إلا يكذبون[٣٥]. ولو كان بمعنى الشك لاستوفى منصوبيه أو ما يقوم مقامهما)[٣٦].

ثانيًا: الفعل (رأى):

إذا جاء الفعل (رأى) بمعنى (أبصر) أو (أصاب الرئة) تعدى إلى واحد[٣٧]. قال سيبويه:" إذا أردت بـ (رأيتُ) رؤية العين لم يجز رأيتني ، لأنها حينئذ بمنزلة ضربت ، وإذا أردت التي بمنزلة علمت صارت بمنزلة إنّ وأخواتها ؛ لأنّهنّ لسن بأفعال ، وإنما يجئن بمعنى.

وكذلك هذه الأفعال إنَّما جئن لعلمٍ أو شكٍ،ولم يُرد فعلاً سلف منه إلى إنسان يبتدئه "[٣٨].

ثالثًا: الفعل (صيّر):

إذا جاء الفعل صير بمعنى (انتقل) " تعدى إلى واحد بنفسه ، وإلى الآخر بحرف الجر نحو: صيَّرتك إلى موضعك"[٣٩].

رابعًا: الفعل (اتخذ):

يتعدى الفعل (تخذ):"إلى واحدٍ بمعنى (الملابسة) كقولك: اتخذت خاتمًا ،أي:لبست ، واتخذت مالًا ،أي: كسبت ، ويجمع ذلك معنى الملابسة ومنه قوله تعالى:﴿ ما اتخذ الله من ولد ﴾[٤٠] المراد باتخاذ الولد: إيجاد الشيء بنحو التبعض والاشتقاق بحيث يكون مشتملًا على شيء من حقيقة الموجد ؛ فولد الرجل من جنسه وقوله: (ما اتخذ) لتنزهه عن مجانسة الخلق فهو منزه عن نوعهم وجنسهم، وقد يكون المراد بـ(اتخذ) هنا معنى (الجعل) ، أي : لم يجعل ولد غيره ولد نفسه ، فاتخاذ الولد هو أن يجعل الجاعل ولد غيره يقوم مقام ولده.[٤١]

ومنه قوله تعالى:﴿ لو أردنا أن نتخذ لهواً﴾[٤٢]، جعل صاحب البرهان (نتخذ) متعديًا إلى واحد[٤٣] ، وبمعنى جَعَلَ المصيرة [٤٤] ، ومنه قوله تعالى:﴿ لا تتخذوا عدوي وعدوكم أولياء﴾[٤٥]"[٤٦].

خامسًا: الفعل (علم):

الفعل (علم)بمنزلة (عرف) يتعدى إلى مفعول واحد ، والفرق بينه وبين المتعدي إلى مفعولين أن المعرفة تتصرف إلى ذات المسمى ، والعلم يتصرف إلى أحواله. فإذا قلت:علمت زيدًا،فالمراد عرفت شخصه،وإذا قلت: علمت زيدًا كريمًا أو لئيمًا،فالعلم يتعلق بأحواله من فضل ونقص.[٤٧]ومنه قوله تعالى: ﴿ ولقد علمتم الذين اعتدوا منكم في السبت ﴾[٤٨]أي: عرفتم،فقوله: علمت أخاك ولم أكن أعلمه أي:عرفته ولم أكن أعرفه.[٤٩]وقوله تعالى: ﴿

وآخرين من دونهم لا تعلموهم الله يعلمهم ﴾ [٥٠]، لا تعلموهم يعني لا تعرفوهم الله يعرفهم، فالمراد علم الأول[٥١].

(وجدت) إذا أردت (وجدان الضالة) ولم ترد بـ (وجدت) (علمت)[٥٢].

إن هذه الأفعال حين خرجت عن دلالتها على معاني (الظّن ،أو اليقين ، أو التحويل) ، بطل عملها في نصب جزأي الجملة الاسمية ، بينما أعمل بعض النحاة أفعالاً ليست من أفعال القلوب عملها حين دلت على معاني (الظّن ،أو اليقين ، أو التحويل) ، مثل :

أولًا: الفعل (ضرب):

"ذهب قومٌ إلى أَنّهُ بمعنى (صيّر) مع المثل ،قال تعالى:﴿أن يضرب الله مثلاً ما بعوضةً﴾[٥٣] قال صاحب الكشاف (ت٥٣٨هـ)في تفسير الآية: "سيقت هذا الآية لبيان أنّ ما استنكره الجهلة والسفهاء وأهل العناد والمراء من الكفار واستغربوه من أن تكون المحقرات من الأشياء مضروبًا بها المثل ، ليس بموضع للاستنكار والاستغراب ، من قبل أنّ التمثيل إنما يصار إليه لما فيه من كشف المعنى ورفع الحجاب عن الغرض المطلوب"[٥٤]، وذهب قومٌ إلى أنّه لا يجوز ، وأجاز بعضهم كونها بمعنى صير مع غير المثل في نحو: ضربت الفضة خاتماً، وضربتُ الطين خزفاً " [٥٥] .

ثانيًا: الفعل (سمع):

ذهب الأخفش والفارسي (ت٣٧٧هـ) إلى أنّها إذا دخلت على غير المسموع نصبت مفعولين نحو : سمعت زيداً يتكلم ، أما مذهب الجمهور إنها تتعدى إلى واحد ويكون ما بعده حالاً أي في حال تكلم ، وهو على حذف مضاف أي صوت زيد في حال تكلمه [٥٦]، وذكر الرضي (ت٦٨٦هـ) أن (سمع):"مما ينصب المبتدأ والخبر،غير أفعال القلوب،ومن غير مرادفات (صير): سمع،المعلق بعين[٥٧]،نحو:سمعتك تقول كذا ، ومفعوله: مضمون الجملة ، أي: سمعت قولك ، ويجوز تصدير الجملة بأن،نحو:سمعت أنك تقول،قالوا: وإذا عمل في المبتدأ والخبر،لم يكن الخبر إلا فعلًا دالًا على النطق نحو:سمعتك تنطق بكذا،أو تتكلم،وأنا لا أرى منعًا من نحو:سمعتك تمشي ، لجواز سمعت أنك تمشي ، اتفاقًا،قال:

سمعت الناس ينتجعون غيثا فقلت لصيدح انتجعي بلالا[٥٨]

بنصب الناس،وقد روي برفعه، على حكاية الجملة"[٥٩].

ثالثًا: الفعل خلق:

قال بعض الناس[٦٠] إنّ (خلق) بمعنى (جعل) فيكسبها ذلك قوة التعدي إلى اثنين فيكون (ضعيفًا) في قوله تعالى:﴿وخُلِقَ الإنسانُ ضعيفًا﴾[٦١] مفعولًا ثانيًا، وكذلك(باطلًا) في قوله تعالى:﴿ربَّنا ما خلقت هذا باطلًا﴾[٦٢]،ولم يقل احد النحاة[٦٣] بأنّ (خلق) بمعنى (جعل) بل الغالب أن تكون(جعل) بمعنى (خلق) فيتعدى إلى مفعول واحد[٦٤] كقوله تعالى:﴿وجعل الظلمات والنور﴾[٦٥].

وذهب ابن درستويه(ت٣٤٧هـ) إلى أنّ هذه الافعال:(أصاب ، وصادف ، وغادر ، وألفى من هذا الباب) [٦٦]. وذُكر فيما يتعدى إلى اثنين (توهمت، وتيقنت، وشعرت، ودريت، وتبينت، وأصبت، واعتقدت، وتمنيت، ووددت، وهَب بمعنى حسب)[٦٧].

إنّ ما تحمله هذه الأفعال المذكورة آنفًا من دلالة على معاني(الظّن،اليقين،التحويل)هو الذي سوغ جعلها من أفعال القلوب وتعمل عملها،وإن كان (يحتاج في جعل هذه الأفعال من الباب إلى صحة نَقلٍ عن العرب) [٦٨].

٢- الفعل (زعم):

زعم القول: من غير صحة ويقين، ويقال (زعم): إذا شُك في قوله ، ويقال للأمر:(مزعم) إذا لم يكن موثوقًا به[٦٩]. والزعم بمعنى:(القول) وقد يكون بمعنى (الظّن) أو(الاعتقاد) ويكون حقًا وباطلًا، وأكثر مايكون الزعم فيما يشك فيه ولايتحقق أو فيما كان باطلًا أو فيه ارتياب[٧٠].

ويدل الفعل (زعم) على " قول يقترن به اعتقاد أو مذهب ، وقد يصح ذلك وقد لا يصح " [٧١] ، و" قال الجرجاني هو قول مع علم ، وقال ابن الأنباري أنّه يستعمل في القول من غير صحة " [٧٢] فهو القول يكون حقاً ويكون باطلاً ، وهو أقرب إلى الكذب والباطل . [٧٣]

و"العرب تقول: قال إنه وزعم أنه ، فكسروا الألف في قال على الابتداء وفتحوها في زعم؛لأن زعم فعل واقع بها متعد إليها،تقول زعمت عبد الله قائمًا،ولاتقول:قلت زيدًا خارجًا إلا أن تدخل حرفا من حروف الاستفهام في أوله فتقول: هل تقوله خارجًا...فيصير عند دخول حرف الاستفهام عليه بمنزلة الظّن"[٧٤]

قال الأعلم (ت٤٧٦هـ):" لو كان الزعم في معنى القول المحض لحُكي مابعده كما يُحكى ما بعد القول " [٧٥]

إنَّ هذا الفرق بين دلالة القول ودلالة الزعم جعلت الزعم فعلاً قلبياً عاملاً النصب في جزأي الجملة الاسمية ، ولا يمكن أن يحكى مابعده كما يحكى مابعد القول المحض.

٣- التضمين:

ذكر ابن هشام(ت٧٦١هـ) الأمور التي يتعدى بها الفعل القاصر ومنها : (التضمين) – وهو أنهم"يشربون لفظاً معنى لفظ فيعطونه حكمه " [٧٦] – فقد تتعدى بعض الأفعال لتضمنها معنى أفعال أخرى متعدية[٧٧] كـ (رحب وطلع) إذا تضمنا معنى (وسع وبلغ) وقالوا:فرقت زيدًا، وسفه نفسه إذا تضمنا معنى (خاف وامتهن أو هلك) ، والتضمين قد ينقل الفعل إلى أكثر من درجة كـ الفعل (ألوت) –بقصر الهمزة القاصر بمعنى (قصرت)– يقال (ألا،يألوا،ألوا إذا فتر وضعف وقصر) ومنه قوله تعالى:﴿لايألُونَكُم خَبَالًا﴾[٧٨] والمعنى لايقصرون في أمركم خبالًا[٧٩].

يُعدى الفعل (ألوت) إلى مفعولين في قولهم:(لاآلوك نصحًا، ولاآلوك جهدًا) لما ضُمن معنى:لاأمنعك نصحًا ولا انقصكه[٨٠]،

وعُدِي (أخبر وخبّر وحدّث وأنبأ ونبّأ) إلى ثلاثة مفاعيل لما تضمن معنى (أعلم وأرى)، نحو: (أنبئهم بأسمائهم ، فلما أنبئهم بأسمائهم، نبئوني بعلم).

عدنا مرة أخرى إلى دائرة المعنى فالمعنى هو الذي نقل هذه الأفعال من القصور إلى التعدي لواحد واثنين وثلاثة.

٤ – الخلاف في الشروط:

الشروط الثلاثة – المذكورة سلفاً – التي حددها سيبويه لإجراء (القول) مجرى (الظّن) [٨١] ، اختلف النحاة فيها ، فبعضهم زاد عليها، وبعضهم حذف منها، وبعضهم غيّر فيها – وسأقتصر على مايمس البحث :

<u>أولًا:</u> دلالة الخطاب :

اشترط سيبويه في فعل (القول) ليجري مجرى (الظّن) أن يكون فعلاً مضارعاً للمخاطب (تقول) .

ودلالة الفعل على الخطاب دفعت أبا سعيد السيرافي (ت٣٦٨هـ) إلى مساواة الماضي المسند إلى تاء المخاطب (قلت) بالمضارع المبدوء بتاء الخطاب (تقول) .

وقد دفعت الكوفيين أيضاً إلى مساواة الأمر المسند إلى المخاطب (قل) بالمضارع المبدوء بتاء الخطاب (تقول) [٨٢] .

قال المحقق محمد محي الدين عبد الحميد : " وجه التسوية في هذين القولين أنّ الماضي المسند إلى تاء المخاطب والأمر كلاهما يشبه المضارع المبدوء بتاء الخطاب بجامع اشتمال الصيغ الثلاث على الدلالة على الخطاب ، وورد إجراء الماضي المسند إلى تاء المتكلم مجرى الظن في قول الحطيئة يصف جملاً :

إذا قُلتُ أَنّي آيبٌ أهل بلدةٍ وضعتُ بها عنه الوليَّة بالهجر[٨٣]

ووجه الاستشهاد بهذا البيت أنّ الرواية فيه بفتح همزة "أنّي" فلو لم تكن "قلت" بمعنى ظننت لوجب أن تكسر الهمزة ، لما علمت من أن كسر الهمزة واجب بعد القول الذي تقصد به الحكاية ، كما في قوله تعالى : ﴿ قال إنّي عبد الله ﴾ [٨٤] "[٨٥].

ومما ورد في إجراء الأمر المسند إلى المتكلم مجرى الظّن :

"ومن ينازعها فَقُلهُ قد فلج" [٨٦]

إنّ دلالة الخطاب وسعت نطاق إجراء (القول) مجرى (الظّن) – عند أبي سعيد السيرافي (ت٣٦٨هـ) والكوفيين – وحررت فعل (القول) من الشروط الثلاثة التي وضعها سيبويه ؛ فقد رفض إجراء (قلت) مجرى (ظننت) بقوله : " ولم تُجعل "قلتُ" كظننتُ لأنّها إنّما أصلها عندهم أن يكون ما بعدها محكياً ،فلم تدخل في باب ظننت بأكثر من هذا"[٨٧].

لعل دلالة الخطاب التي اشتملت عليها الصيغ الثلاث زائدًا عليها قصد المتكلم معنى الجملة الواردة لا نص ألفاظها مبيناً ماستقر عنده من الشك في المفعول الثاني ، هو مادفع أبا سعيد السيرافي (ت٣٦٨هـ) والكوفيين إلى إجراء (قلت وقل) مجرى (الظّن) خلافاً لسيبويه.

<u>ثانيًا:</u> دلالة مضارع (القول) على الحال (الحضور):

اشترط ابن مالك لِإجراء مضارع (القول) مجرى (الظّن) أن يكون للحال لا الاستقبال ورُدَّ بقول عمر بن أبي ربيعة :

أمَّا الرَّحيل فَدُونَ بعد غدٍ فمتى تقولُ الدار تجمعنا[٨٨].

وأنكر أبو حيان ماذهب إليه ابن مالك بقوله " وفيه رد على من اشترط الحال ؛ لأنه لم يستفهمه عن ظنّه في الحال أن الدهر تجمعه وأحبابه ، بل استفهمه عن وقوع ظنّه ، لاعن ظنّه في الحال" [٨٩]. ووافق ابن هشام ابن مالك في اشتراط كون (تقول) بمعنى (تظّن) للزمان الحاضرة ، بقوله : ولا دليل لمن خالفه في هذا البيت من وجهين : الأول : أن (متى) ظرف متعلق بـ (تجمعنا) لابـ (تقول) ، فوقوع (تقول) بعد الاستفهام لايستلزم أن يكون هو المستفهم عنه والمعنى : أتظن الآن أن الدار تجمعنا فيما يستقبل من الأزمنة . الثاني : لو سلمنا أن (متى) متعلق بـ (تقول) ولكنه لايلزم أن يكون (تقول) للمستقبل لا للحاضر ، إذ يجوز أن يكون للحاضر ، وبيان ذلك أن (القول) بمعنى (الظّن) مما يخفى على غير من قام هو به حصوله ووقته ، فيمكن أن يقع الاستفهام عن حصوله أو عن وقته ، ألست تقول : متى يحصل عندك ظّن أنني ملاق أحبتي؟ فتجاب أن الظّن حاصل فعلاً [٩٠].

إنّ الخلاف في زمن فعل (القول) المضارع إنما حدث لاعتنائهم بالمعنى فهم يريدون تحقيق الحد الصوابي لِإجراء (القول) مجرى (الظّن) .

ثالثًا: ضعف الدلالة ، أو بُعدها :

زاد السهيليّ(ت٥٨١هـ) شرطاً آخر لِإجراء (القول) مجرى (الظّن) وهو أن لا يعدى فعل (القول) إلى معموله بـ (اللام) نحو : أتقول لزيد : عمرو منطلق ، لأنه يبعد (القول) عن معنى (الظّن) ، لأن الظّن من فعل القول ، وهذا قول مسموع [٩١] ، فكأنّ القائل :(أتقول لزيد : عمرو منطلق) يريد لفظ الجملة أي أنه تلفظ بهذا الكلام ولم يرد معنى الكلام ولم يستقر عنده شك في المفعول الثاني ، فلم تأتِ (تقول) بمعنى (تظّن) بما فيه من الشك.

رابعًا: الاستفهام:

في لغة بعض العرب أنّهم " يُعملون القول إعمال الظّن بشرط الاستفهام فقط ، كان للمخاطب أو الغائب ، ... وبعضهم ألغى الاستفهام فتقول : تقول : زيداً منطلقاً " [٩٢] .

خامسًا: بنو سُليم:

قال سيبويه :"إن ناساً من العرب يُوثق بعربيتهم ، وهم بنو سليم ، يجعلون باب قلت أجمع مثل ظننتُ " [٩٣] . أي ولو مع فقد الشروط المذكورة ، ومنه قول الأعرابي:

قالت – وكنتُ رجلاً فطيناً هذا لعمر الله اسرائينا[٩٤].

إذ نصب مفعولين لأنّ(قالت) بمعنى:(ظننت) على لغة(سُليم)أحدهما(هذا) والآخر(اسرائينا) ، ومنه أيضاً قول الحطيئة :

إذا قُلت أنّي آيبٌ أهل بلدةٍ وضعتُ بها عنه الولَّية بالهجر[٩٥].

حيث جاءت (أنّ) مفتوحة الهمزة بعد (قلت) لأنها بمعنى ظننت على لغة بني سليم[٩٦].

واختلف في : هل بنو سُليم يعملون (القول) باقياً على معناه أو لايعملونه حتى يُضمّن معنى (الظّن) ؟

ذهب الأعلم (ت٤٧٦هـ)وابن خروف (ت٦١٠هـ) وصاحب البسيط (ت٤٨٦هـ) إلى أنهم يُعملونه باقياً على معناه.

واختار أبو الفتح عثمان بن جني (ت٣٩٢هـ):أنّهم لا يُعملونه حتى يُضمّن معنى (الظّن).

وهذا ما رجحه أيضاً الدكتور : فاضل السامرائي بقوله : " وكذلك ما يذكر بالنسبة إلى لغة سليم من أنهم يجرون القول مجرى الظن مطلقاً ليس معناه أنّهم يجرون ذلك من دون نظر إلى المعنى بل لا ينصبون إلا إذا أردوا معنى الظن وقصدوا معنى الجملة فإنّ قصدوا التلفظ بها لم يكن إلا الرفع" [٩٧] ، وهو الرأي الراجح فـ (بنو سليم) هم الموثوق بعربيتهم كما وصفهم

سيبويه ؛ فقد ذكرهم في كتابه (٦) مرات إلا إنّه لم يصفهم بهذا الوصف إلا في هذا الموضع [٩٨] .

٦ – جواز الحكاية، وإن اجتمعت الشروط:

أجاز سيبويه الحكاية بعد (القول) وإن اجتمعت فيه الشروط الثلاثة لإجرائه مجرى (الظّن) [٩٩] ، وذلك مراعاةً للأصل ، بل وتجوز الحكاية أيضاً عند من أعمله مطلقاً في لغة بني سليم[١٠٠].

ومرةً أخرى يكون للمعنى أثرٌ بين ؛ فهل للمتكلم أن يُعمل (القول) بمعنى (الظّن) أو يحكي مابعده متى شاء ؟

قال الدكتور فاضل السامرائي : "ليس معنى هذا أن لك تقول أية عبارة متى شئت وإنما بحسب القصد والمعنى فإن قصدت التلفظ بالعبارة نفسها فليس لك إلا أن ترفع وإن أردت معنى الظن أي أردت ذكر معنى الجملة لا لفظها فليس لك إلا أن تنصب : فقولك :(أتقول : زيد منطلق) معناه أتتلفظ بهذه العبارة ؟ وقولك : (أتقول : زيداً منطلقاً) معناه : أتظن هذا الأمر ؟ وهناك فرق بين المعنيين " [١٠١] .

ولست أزعم – بعد هذه الأدلة التي ذكرتها – أنّها تسوغ إجراء (القول) مجرى (الظّن) مطلقاً، أو أنّي أُجيز إجراءه مطلقاً. بل أُريد القول إنّ المعنى هو الذي يجب الارتكان والارتكاز عليه في إجراء (القول) مجرى (الظّن) ، كما كان المعنى هو الركن والمحور الذي دارت حوله الأدلة الستة المذكورة أعلاه ، وإن لزم الأمر وضع شروط لِإجراء (القول) مجرى (الظّن) ؛ فيجب أن يكون المعنى أولها بل ركنها الذي تُبنى عليه.

المحور الثالث

العمل:

إنّ إجراء (القول) مجرى (الظّن) ، يُجيز فيه ماجاز في (الظّن) من كون الفاعل والمفعول كشيءٍ واحد ، ومن الإلغاء والتعليق [١٠٢] .

الفصل بين الاستفهام وفعل (القول) :

أجاز سيبويه أن يفصل بين الاستفهام وفعل القول بـ (معمول القول) ، أو الظرف ،مع بقاء (القول) عاملاً عمل (الظّن) في جزأي الجملة ، ومنه قول الكميت :

أجهالاً تقول بني لُؤيٍّ لعمر أبيك أم متجاهلينا[١٠٣].

حيث فصل بمعمول (القول) مع بقاء (القول) عاملاً ، ومنه أيضاً قول عمر بن أبي ربيعة :

أمّا الرّحيل فدون بعد غد فمتى تقول الدار تجمعنا[١٠٤].[١٠٥]

و" قيل لايضر الفصل مطلقاً ، ولو بأجنبي نحو: أ أنت تقول زيداً منطلقاً وعليه الكوفيون وأكثر البصريين ماعدا سيبويه والأخفش " [١٠٦] .

هوامش البحث ومصادره.

(١) تاج العروس ٦٣٧/١٥.

– تاج العروس من جواهر القاموس، السَّيد محمد مرتضى الحسيني الزَّبيديّ (١٢٠٥هـ) ، دراسة وتحقيق : علي شيري ، دار الفكر– بيروت ،١٩٩٤م.

(٢) لسان العرب ٥٧٢/١١.

– لسان العرب، جمال الدين أبو الفضل محمد بن مكرم بن منظور الأنصاري الإفريقي المصري (٧١١هـ) ، تحقيق : عامر أحمد حيد ، راجعه: عبد المنعم خليل إبراهيم ، دار الكتب العلمية، ط١، بيروت، ٢٠٠٣ .

(٣) يُنظر:الكتاب ١٢٢/١.

– الكتاب ، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر (١٧٠هـ) تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، ط٢، القاهرة، ١٩٨٣.

(٤) يُنظر النكت في تفسير كتاب سيبويه٢٥٥/١ ، والفروق اللغوية٤٣٨.

– النكت في تفسير كتاب سيبويه،لأبي الحجاج يوسف بن سليمان بن عيسى المعروف بالأعلم الشنتمري(ت٤٧٦هـ)،تحقيق:د.زهير عبد المحسن سلطان،ط١، ١٩٨٧م،معهد المخطوطات العربية،الكويت.

– الفروق اللغوية، أبو هلال العسكري ت(٣٩٥ه)، مؤسسة النشر الإسلامي – قم، ط١، ١٤١٢ه.

(٧) يُنظر الفروق اللغوية ٣٤٢ – ٣٤٣.

(٨) تاج العروس٣٦٣/١٨.

(٥) يُنظر ديوان دريد بن الصمة ٦٠.

– ديوان دريد بن الصمة،تحقيق:د.عمر عبد الرسول،(د.ط)،١٩٨٥م،دار المعارف،القاهرة.

(٦)الصحاح ٦/ ٢٢١٩.

- تاج اللغة وصحاح العربية،إسماعيل بن حماد الجوهري(ت٣٩٣هـ)،تحقيق:أحمد عبد الغفور العطار،ط٤، ١٩٧٨م،دار العلم للملايين – بيروت.

(٩) يُنظر: مجمع البحرين ٩٦/٣-٩٧.

- مجمع البحرين،للعالم المحدث الفقيه الشيخ فخر الدين الطريحي(ت١٠٨٥هـ)،أعاد بناءه على الحرف الأول من الكلمة وما بعده على طريقة المعجمات العصرية:محمود عادل، تحقيق:السيد أحمد الحسيني، ط٢، ١٤٠٨هـ،(د.م).

(١٠) يُنظر:العين١٥٢/٨،والصحاح٢١٦٠/٦،ومعجم مقاييس اللغة٤٦٢/٣-٤٦٣،ومجمع البحرين٥٨٠/٤.

- العين،لأبي عبد الرحمن الخليل بن أحمد الفراهيدي،(ت١٧٥هـ)،تحقيق:د.مهدي المخزومي،ود.إبراهيم السامرائي،ط٢، ١٤٠٩هـ،مؤسسة الهجرة ،إيران.

- معجم مقاييس اللغة،لأبي الحسن أحمد بن فارس بن زكريا(ت٣٩٥هـ)،تحقيق:عبد السلام محمد هارون،(د.ط)، ١٤٠٤هـ،مكتبة الأعلام الأسلامي،إيران.

(١١) سورة الجن ١٢.

- القرآن الكريم.
(١٢) يُنظر:جامع البيان١٣٨/٢٩،والتبيان١٥٢/١٠،وتفسير السمعاني٨٦/٦،والميزان٤٤/٢٠-٤٥.
- جامع البيان عن تأويل آي القرآن ، لأبي جعفر محمد بن جرير الطبري(ت٣١٠هـ)،ضبط وتوثيق وتخريج صدقي جميل العطار،تقديم:الشيخ خليل الميس،(د.ط)،١٩٩٥،دار الفكر،بيروت.
- التبيان في تفسير القرآن،محمد بن الحسن الطوسي(ت٤٦٠هـ)،تحقيق وتصحيح:أحمد حبيب قصير العاملي،ط١، ١٤٠٩هـ،دار إحياء التراث العربي-بيروت.
- تفسير السمعاني ، أبو المظفر منصور بن محمد السمعاني(ت٤٨٩هـ)، تحقيق:ياسر بن إبراهيم ، وغنيم بن عباس غنيم،ط١، ١٩٩٧م،الرياض-السعودية.
- الميزان في تفسير القرآن ،العلامة السيد محمد حسين الطباطبائي(ت١٤١٢هـ)،منشورات جماعة المدرسين في الحوزة العلمية،قم المقدسة.
(١٣) سورة الكهف٥٣.
(١٤) يُنظر: التبيان ٢٠٦/١ ، والكشاف ٤٨٩/٢ ، معاني القرآن للنحاس ٢٥٨/٤.
- الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل،لأبي القاسم جار الله محمود بن عمر الزمخشري(ت٥٣٨هـ)،الطبعة الأخيرة،١٩٦٦م،مطبعة البابي الحلبي،مصر.
- معاني القرآن الكريم ،لأبي جعفر النحاس(ت٣٣٨هـ)،تحقيق:الشيخ محمد علي الصابوني،ط١، ١٩٨٨،جامعة أم القرى،السعودية.
(١٥) ينظر: الصحاح٢١٦٠/٦ ، ومعجم مقاييس اللغة ٤٦٢/٤-٤٦٣.
(١٦) سورة البقرة ٧٨.
(١٧) يُنظر: جامع البيان ٥٣١/١-٥٣٢ ، التبيان ٣٢٠/١ ، تفسير السمعاني ١٠٠/١.
(١٨) مجمع البحرين ٩٦/٣-٩٧.
(١٩) ينظر: تاج العروس٦٣٧/١٥
(٢٠) شرح الرضي على الكافية ١٧٨/٤.
- شرح الرضي على الكافية، رضي الدين محمد بن الحسن الاستراباذي (٦٨٦هـ) ،تحقيق: يوسف حسن عمر ، جامعة قار يونس – طهران ، ١٩٧٥.
(٢١) يُنظر:علم الدلالة ١١.
– علم الدلالة، تأليف: أحمد مختار عمر، مؤسسة الخليج – الكويت، ط١ ، ١٩٨٢.
(٢٢) علم الدلالة عند ابن جني ، (بحث) ، مجلة الدارة السعودية ، السنة (٩) ، العدد (١).
- علم الدلالة عند ابن جني(بحث)، عبد الكريم مجاهد ، مجلة الدارة السعودية ، السنة (٩) ، العدد (١) ، ١٩٨٣.
(٢٣) كما أن دلالة الفعل (أرى) على معنى (الظن) أو (العلم) يكفي لإجرائه مجرى (ظن وأخواتها) فيعدى إلى مفعولين كـ: رأيته عالما. ينظر: الكتاب ٤٠/١ و٤٦٨/٢ ، وشرح الرضي على الكافية ١٤٩/٤-١٥٠ ، وارتشاف الضرب ٢١٠٢/٤.
– ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبي حيان الأندلسي ت(٧٤٥ه) ،تحقيق وشرح ودراسة: د.رجب عثمان محمد ، مراجعة د.رمضان عبد التواب.ط١، مكتبة الخانجي – القاهرة.
وكذلك دلالة الفعل (قعد) على معنى (صار) في قولهم: ارشف شفرته حتى قعدت كأنها حربة ، ومنه قوله تعالى:(لا تجعل مع الله إلها آخر فتقعد مذموما مخذولا) الإسراء/٢٢ ، والقعود هنا بمعنى: الصيرورة وهذا ما ذهب إليه الفراء (ت٢٠٧هـ) من جعل قعد بمعنى صار مطلقا ، أما الأكثر على جعلها بمعنى صار مقصورة على المثل ، وحكى الكسائي (ت١٨٩هـ) : قعد لايسأل عن حاجة إلا قضاها بمعنى صار. ينظر:شرح الرضي على الكافية ١٨٨/٤ ، والبحر المحيط ١٩/٦-٢٠ ، ومجمع البحرين ٣/ ٥٣١.

– تفسير البحر المحيط،أبو عبد الله محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان الأندلسي(ت٧٤٥هـ)، تحقيق:الشيخ عادل أحمد عبد الموجود، والشيخ علي محمد معوض،وشارك في التحقيق:د.زكريا عبد المجيد النوقي،ود.أحمد النجولي الجمل،ط١، ٢٠٠١م،دار الكتب العلمية بيروت.

(٢٤) شرح الرضي على الكافية ١٤٧/٤ .

(٢٥) يُنظر: الجمل في النحو ٣٢٦-٣٢٧ ، ومعاني النحو ٤٤٥/٢.

_ الجمل في النحو، صنفه: أبو القاسم عبد الرحمن الزجاجي، حققه وقدم له: علي توفيق الحمد، دار الأمل – الأردن، ط٤، ١٩٨٨م.

- معاني النحو ، تأليف الدكتور : فاضل السامرائي ، جامعة بغداد – بيت الحكمة ،١٩٨٧.

(٢٦)أي عند من يجيز إجراء القول مجرى الظن مطلقاً – كبني سُليم.

(٢٧) معاني النحو ٤٤٥/٢.

(٢٨) الكتاب ٣٦٨/٢.

(٢٩) المصدر السابق ٤٠/١.

(٣٠) ينظر: الصحيفة ٨ من البحث.

(٣١) يُنظر: البحث الدلالي في كتاب سيبويه٣٣١ _٣٣٢.

- البحث الدلالي في كتاب سيبويه، د. دلخوش جار الله حسين دزه يي،دار دجلة–الأردن، ط١ ، ٢٠٠٧م.

(٣٢) يُنظر:الكتاب ٣٦٨/٢ ،وارتشاف الضرب ٢٠٩٨/٤.

(٣٣) يُنظر:الكتاب١٢٦/١، وارتشاف الضرب٢١٠٢/٤، ولسان العرب٢٧٣/٣،ومجمع البحرين٩٧/٣.

(٣٤) سورة البقرة ٧٨.

(٣٥) ذهب أغلب المفسرين إلى أن (يظنون) في الآية بمعنى: (يشكون) ، وذهب بعضهم إلى أنها بمعنى: (يكذبون ، أو يتوهمون ، أو يخرصون) ، ولعلهم أجمعوا بهذه المعاني إلى نفي العلم عنهم وقد ينتفي العلم تارة بالظن أو بالشك وتارة بالكذب وأخرى بالوهم أو بالخرص والجامع بينها هو انتفاء العلم عنهم. ينظر التفاسير: جامع البيان٥٣١/١-٥٣٢ ، وتفسير الثعلبي ٢٢٤/١ ، وتفسير السمعاني ١٠٠/١ ، وتفسير القرطبي ٦/٢.

– تفسير الثعلبي ، للثعلبي (ت٤٢٧هـ)، تحقيق:الإمام أبي محمد بن عاشور، مراجعة وتدقيق الأستاذ نظير الساعدي،ط١، ٢٠٠٢،دار إحياء التراث العربي،بيروت.

– الجامع لأحكام القرآن،أبو عبد الله محمد بن أحمد الأنصاري القرطبي(ت٦٧١هـ)،تحقيق وتصحيح:أحمد عبد العليم البردوني،(د.ط)،١٩٨٥م،دار إحياء التراث العربي،بيروت.

(٣٦) مجمع البحرين ٩٧/٣.

(٣٧) يُنظر: الكتاب ٤٠/١ ، والجزء ٣٦٨/٢ ، وارتشاف الضرب ٢١٠٢/٤، وشرح الرضي على الكافية ١٥٠/٤.

(٣٨) الكتاب ٣٦٨/٢.

(٣٩) ارتشاف الضرب ٢١٠٢/٤.

(٤٠) المؤمنون ٩١.

(٤١) ينظر: التبيان ٣٩٠/٧-٣٩١ ، تفسير النسفي ١٢٩/٣ ، وتفسير القران الكريم (تفسير شبر)٣٣٦ ، الميزان٦١/١٥.

- تفسير النسفي، للأمام العلامة أو البركات عبد الله بن أحمد بن محمود النسفي(ت٥٣٧هـ)،(د.ط)،(د.ت)،(د.م).

ـ تفسير القرآن الكريم للعلامة المحقق السيد عبد الله شبر(ت١٢٤٢هـ)،راجعه د.حامد حنفي داود،ط٣، ١٩٦٦م،القاهرة.

(٤٢) الأنبياء ١٧.

(٤٣) ينظر: البرهان ١٧٤/٣،والجزء ١٦١/٤-١٦٢.

ـ البرهان في علوم القرآن ، الأمام بدر الدين محمد بن عبد الله الزركشي(ت٧٩٤هـ)،تحقيق:محمد أبو الفضل إبراهيم،ط١، ١٩٥٧م،مطبعة البابي الحلبي،مصر.

(٤٤) ارتشاف الضرب ٤/ ٢١٠٢.

(٤٥) الممتحنة ١.

(٤٦) وقد عداه صاحب الكشاف إلى مفعولين هما (عدوي) ، و(أولياء). ينظر:الكشاف٥١٠/٤.

(٤٧) ينظر: مجمع البيان ٢٤٧/١،وتفسير القرطبي٤٣٩/١.

ـ مجمع البيان في تفسير القرآن، أمين الإسلام أبو علي الفضل بن الحسن الطبرسي(ت٥٤٨هـ)،تحقيق وتعليق لجنة من العلماء والمحققين،تقديم: السيد محسن الأمين العاملي،ط١، ١٩٩٥م، مؤسسة الأعلمي،بيروت.

(٤٨) البقرة ٦٥.

(٤٩) ينظر: جامع البيان٤٦٨/١، ومجمع البيان٢٤٧/١، وتفسير القرطبي٤٣٩/١، وتفسير الثعالبي٢٥٥/١.

– الجواهر الحسان في تفسير القرآن،الأمام عبد الرحمن بن محمد بن مخلوف أبو زيد الثعالبي المالكي(ت٨٧٥هـ)،حققه وخرج أحاديثه وعلق عليه الشيخ علي محمد معوض والشيخ أحمد عبد الموجود وشارك في التحقيق:د.عبد الفتاح أبو سنة،ط١، ١٤١٨هـ،دار إحياء التراث العربي،بيروت.

(٥٠) الأنفال ٦٠.

(٥١) ينظر: تفسير السمرقندي٢٩/٢، ومجمع البيان٢٤٧/١، وتفسير القرطبي٤٣٩/١.

ـ تفسير السمرقندي،أبو الليث نصر بن محمد بن إبراهيم السمرقندي(ت٣٨٣هـ)، تحقيق:د.محمود مطرجي،(د.ط)،(د.ت)،دار الفكر- بيروت.

(٥٢) ينظر : الكتاب ١/ ٤٠ .

(٥٣) البقرة ٢٦.

(٥٤) الكشاف ١٣٩/١.

(٥٥) ارتشاف الضرب ٢١٠٦/٤ .

(٥٦) ينظر: شرح التسهيل ٨٤/٢ ، وحاشية الصبان ١٩/٢ ، وارتشاف الضرب ٢١٠٦/٤.

ـ شرح التسهيل – تسهيل فوائد وتكميل المقاصد، تأليف: جمال الدين محمد ابن مالك ت(٦٧٢ه)، تحقيق:محمد عبد القادر عطا، و طارق فتحي السيد، دار الكتب العلمية بيروت – لبنان، ط١، ٢٠٠٧.

– حاشية الصَّبَّان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ، أحمد بن محمد بن علي المعروف بالصَّبان (١٢٠٦هـ) ، تحقيق: محمود بن الجميل، مكتبة الصَّفا، ط١، القاهرة ، ٢٠٠٢.

(٥٧) أي العامل في اسم ذات كالكاف في قولك: سمعتك.

(٥٨) ديوان ذي الرمة ١٥٣٥/٣،و ٢٠٥٣.

ـ ديوان ذي الرمة غيلان بن عقبة العدوي(ت١١١هـ)،شرح الأمام أبي نصر أحمد بن حاتم الباهلي صاحب الأصمعي،رواية الأمام أبي العباس ثعلب،حققه وقدم له وعلق عليه:د.عبد القدوس أبو صالح،ط٢، ١٩٨٢م، مؤسسة الإيمان، بيروت

(٥٩) شرح الرضي على الكافية ١٧٤/٤.

(٦٠) ذكر أبو حيان الأندلسي (ت٧٤٥هـ) في تفسيره أن ابن عطية ذكر أن خلق يصح ان يكون بمعنى جعل فيكسبها ذلك قوة التعدي إلى مفعولين.ينظر:البجر المحيط ٢٣٨/٣.
(٦١) سورة النساء ٢٨.
(٦٢) سورة آل عمران ١٩١.
(٦٣) ذكر هذا المعنى ابن عطية(ينظرالهامش٦١) والقرطبي في تفسيره.ينظر:تفسير القرطبي٣١٦/٤،والبحر المحيط٢٣٨/٣.
(٦٤) ينظر : ارتشاف الضرب ٢١٠٦/٤،والبحر المحيط ٢٣٨/٣.
(٦٥) سورة الأنعام١.
(٦٦) ينظر: شرح التسهيل ٢/ ٧١ ، وشرح الرضي على الكافية ١٥٢/٤ ، وارتشاف الضرب ٢١٠٦/٤
(٦٧) ينظر: ارتشاف الضرب ٢١٠٦/٤ .
(٦٨) ينظر: المصدر السابق ٢١٠٦/٤ .
(٦٩) ينظر:العين٣٦٤/١، والصحاح١٩٤٢/٥، ومعجم مقاييس اللغة١٠/٣.
(٧٠) ينظر: مجمع البحرين٢٧٨/٢.
(٧١) النكت في تفسير كتاب سيبويه٢٥٢/١ .
(٧٢) حاشية الصبان ٣٠/٢ .
(٧٣) يُنظر: لسان العرب ٢٦٤/١٢ ، وتاج العروس ٣١٦/١٦.
(٧٤) لسان العرب٥٧٥/١١
(٧٥) النكت في تفسير كتاب سيبويه٢٥٢/١.
(٧٦) مغني اللبيب٦٨٥/٢.
- مُغني اللبيب عن كُتُب الأعاريب، جمال الدين بن هشام الدين الأنصاري (٧١١هـ) ، تحقيق: د. مازك المبارك، ومحمد علي حمد الله ، راجعه : سعيد الأفغاني، دار الفكر ، ط٦، بيروت،١٩٨٥م.
(٧٧) ينظر: المصدر السابق ٥٢٥/٢.
(٧٨) سورة آل عمران ١١٨.
(٧٩) ينظر: التبيان٢٣٢والصفحة ٥٧١، ومجمع البيان٣٧١/٢.
(٨٠) ينظر:الكشاف٤٥٨/١،وجوامع الجامع٣٢٠/١.
- جوامع الجامع،أبو علي الفضل بن الحسن الطبرسي(ت٥٤٨هـ)،ط١، ١٤١٨هـ،مؤسسة النشر الإسلامي،قم المقدسة.
(٨١) يُنظر: الكتاب١٢٢/١.
(٨٢) يُنظر : ارتشاف الضرب ٢١٢٧/٤ ، وهمع الهوامع ٥٠٥/١ .
– همع الهوامع في شرح جمع الجوامع ، تأليف : جلال الدين السيوطي ت(٩١١ه)،تحقيق:أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية – بيروت، ط١ ،٢٠٠٧م.
(٨٣) ديوان الحطيئة ٧٣.
- ديوان الحطيئة،اعتنى به وشرحه:حمدو طماس،ط٢، ٢٠٠٥،دار المعرفة،بيروت.
(٨٤) مريم ٣٠.
(٨٥) منتهى الأرب بتحقيق شرح شذور الذهب ٣٩٠ .
– شرح شذور العرب في معرفة كلام العرب ، تأليف : الأمام أبي محمد جمال الدين ابن هشام الأنصاري ، ومعه كتاب منتهى الأرب بتحقيق شرح شذور الذهب ، تأليف : محمد محي الدين عبد الحميد ، دار الطلائع – بيروت ، ط١.
(٨٦) ارتشاف الضرب٢١٢٧/٤. ذكر ابوحيان (ت٧٤٥هـ) أنه لم يعثر على هذا البيت.

(٨٧) الكتاب١٢٢/١ .
(٨٨) ديوان عمر بن أبي ربيعة ٣٩٣.
– ديوان عمر بن أبي ربيعة، قدم له ووضع هوامشه وفهارسه د.فايز محمد، ط٢، ١٩٩٦م،دار الكتاب العربي،بيروت.
(٨٩) ينظر: حاشية الصبان٥٢/٢، وأوضح المسالك٣٢٧/١-٣٢٨، وارتشاف الضرب٢١٢٨/٤.
- أوضح المسالك إلى ألفيَّة ابن مالك، أبو محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن هشام الأنصاري المصري(٧٦١هـ)، دار إحياء التراث العربي، ط٦، بيروت،١٩٦٦.
(٩٠) ينظر: أوضح المسالك ٣٢٨/١ .
(٩١) ينظر: حاشية الصبان ٥٢/٢ ، وارتشاف الضرب ٢١٢٨/٤ ، وهمع الهوامع ٥٠٥/١.
(٩٢) ارتشاف الضرب ٢١٢٩/٤ .
(٩٣) الكتاب ١٢٤/١ .
(٩٤) ينظر: معجم شواهد النحو الشعرية٢٣٦،و ٧٦٨.
- معجم شواهد النحو الشعرية،الدكتور حنا جميل حداد،ط١، ١٩٨٤م،دار العلوم،الرياض- السعودية.
(٩٥) ديوان الحطيئة٧٣.
(٩٦) يُنظر شرح التسهيل ٢٦/٢ -٢٧، حاشية الصبان ٥٢/٢ - ٥٣.
(٩٧) معاني النحو ٤٤٦/٢ - ٤٤٧ .
(٩٨) يُنظر: الكتاب ١٢٤/١ ، والجمل في النحو ٣٢٨ - ٣٢٩.
(٩٩) يُنظر: الكتاب ١٢٤/١ ، والنكت في تفسير كتاب سيبويه٢٥٥/١ .
(١٠٠) يُنظر: شرح التسهيل ٢٨/١ ، همع الهوامع ٥٠٥/١ .
(١٠١) معاني النحو ٤٤٦/٢ .
(١٠٢) يُنظر: ارتشاف الضرب٢١٢٩/٤ .
(١٠٣) ديوان الكميت بن زيد الاسدي ٣٩٥.
– ديوان الكميت بن زيد الأسدي،جمع وشرح وتحقيق:د.محمد نبيل طريفي،ط١، ٢٠٠٠م،دار صادر بيروت.
(١٠٤) ديوان عمر بن أبي ربيعة٣٩٣.
(١٠٥) يُنظر: الكتاب ١٢٣/١-١٢٤ .
(١٠٦) ينظر: شرح التسهيل ٢٧/٢-٢٨ ، وشرح شذور الذهب ٣٩٠-٣٩٢ ، وهمع الهوامع ٥٠٥/١.

Abstract

Say between (story), and (probably) with Sibaway Semantics and work

- The first pivot was the significance of saying on(story) or (doubt).
- The second pivot was the effect of significance in make saying work as (suspicion & relatives') the researcher prove this by:-

١- some of (suspicion & relatives') verbs which show (doubt) or (certainty) or (conversion) when they exit from meaning their works would be rejected.

٢-the significance of the verb (claim).

٣- the contain.

٤- the deference in conditions :-

a- significance of speech
b- significance of state
c- weakness of significance
d- the inquiry

٥- Sulayims papules make (saying) like doubt without conditions.

٦- since (story) was the origin in (saying).

- The third pivot was the (work)that causes disagreement of Sibawayih & Al-akhshaf to Koffies & the most of Basries those go on permit of disconnect between inquiry & the verb of saying by foreign word